March 31, 2022 [Vol. 33(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

مجلة كلية التربية للبنات
مجلة فصلية علمية محكمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية تصدرها كلية التربية للبنات-
جامعة بغداد-العراق
Journal of the College of Education for Women
A Refereed Scientific Quarterly Journal for Human and Social Sciences Issued by the College of Education for Women-University of Baghdad-IRAQ

Received: October 12, 2021
تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/١٠/١٢
Accepted: February 18, 2022
تاريخ القبول: ٢٠٢٢/٢/١٨
Published: March 31, 2022
تاريخ النشر الإلكتروني: ٢٠٢٢/٣/٣١

DOI: https://doi.org/10.36231/coedw.v33i1.1565

Social Risks and Development Gaps in Iraq: A Social Study in the City of Baghdad

Mais Mohammed Kadhum
Ministry of Higher Education and Scientific Research/ Psychological Research Center
mais.m@coeduw.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Social risks posed a great challenge to the development path in Iraq, which resulted in widening the development gaps, whether these gaps were between rural and embargoed areas, or between Iraqi governorates, and the gender gap. Besides, the nature of the reciprocal relationship between the social risks and the development process requires the adoption of development trends that are sensitive to the risks that take upon themselves the prompt and correct response to these risks, away from randomness and confusion that Iraq suffered from for decades. However, currently, the situation has differed a great deal. This is because the size and types of such gaps have widened and become more complicated than before; a matter which has led to have clear development gaps due to the differences and distances ensued among the Iraqi governments, the areas of rural and urban, in addition to the gender gap. The research has adopted the social sampling method by building a scale consisting of (21) paragraphs and four-way answer alternatives (agree completely, agree, do not agree, do not agree at all). The scale has been applied to a sample of (100) sociology specialist respondents. The research reached several conclusions, the most important of which are: The nature of the rapid and continuous social changes imposed new forms of social risks that are not familiar before and which are difficult to deal with. The problem of persistent inequality at the level of societies and individuals is one of the most serious challenges that can generate new opportunities for more deadly social risks.

Keywords: development gap, development policies, Fragile societies, social risks

المخاطر الاجتماعية والفجـوات التنمويـــة في العـراق: دراســة اجتماعيــة في مدينــة بغداد

ميس محمد كاظم
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- مركز البحوث النفسية
mais.m@coeduw.uobaghdad.edu.iq

المستخلص

شكلت المخاطر الاجتماعية تحديا كبيرا أمام المسار التنموي العراقي مما نتج عنه اتساع في الفجوات التنموية سواء أكانت هذه الفجوات بين مناطق الريف والحضر، أم بين المحافظات العراقية، وفجوة النوع الاجتماعي، كما أنّ طبيعة العلاقة التبادلية بين المخاطر الاجتماعية والعملية التنموية يتطلب تبني اتجاهات تنموية حساسة للمخاطر تأخذ على عاتقها الاستجابة السريعة والصحيحة لهذه المخاطر بعيدا عن العشوائية والتخبط بالاستجابة، إنّ تنامي المخاطر الاجتماعية نجم عنه تعثر في المسار التنموي العراقي مما أوجد فرصا جديدة لتعميق الفجوات التنموية التي عانى منها المجتمع العراقي على مرّ الحقب التاريخية، إلا أنّ الأمر في الوقت الراهن قد اختلف كثيرا لأنّ حجم الفجوات التنموية ونوعها قد اتسع وتغير وأصبح أكثر تعقيدا من ذي قبل، لنشهد فجوات تنموية واضحة نتيجة الفروق والمسافات التي نشأت بين المحافظات العراقية ومناطق الريف والحضر فضلا عن فجوة النوع الاجتماعي، كما وتبنّى البحث منهج البحث الاجتماعي بطريقة العينة عن طريق بناء مقياس مكون من (٢١) فقرة وبدائل إجابة رباعية (أتّفق تماما، أتّفق، لا أتّفق، لا أتّفق مطلقا) إذ طبقت على عينة قوامها (١٠٠) مبحوث من الأكاديميين المتخصصين في علم الاجتماع. ولقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات أهمها: إنّ طبيعة التغيرات الاجتماعية المتسارعة والمستمرة فرضت أشكالا جديدة من المخاطر الاجتماعية التي لم تكن مألوفة من قبل والتي يصعب التعامل معها. إنّ مشكلة استمرار انعدام المساواة على مستوى المجتمعات والأفراد من أخطر التحديات التي من الممكن أنْ تُوجِد فرصا جديدة لمخاطر اجتماعية أكثر فتكا. تعاني بعض مؤسساتنا الاجتماعية من ضعف في القدرة على تحصين الأفراد الأكثر تعرضا للمخاطر الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: السياسات التنموية، الفجوة التنموية، المجتمعات الهشة، المخاطر الاجتماعية

March 31, 2022 [Vol. 33(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

١. المقدمة Introduction

إنّ تفاقم الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية في المجتمع العراقي ولّد أشكالا عديدة من المخاطر الاجتماعية تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والفئات الهشة والمستضعفة فضلا عن مخاطر اجتماعية جديدة تتمثل في تفشي وباء كوفيد١٩ وعمليات التحول الرقمي والتغير المناخي، إنّ تسليط الضوء والبحث في المخاطر الاجتماعية يعد من أهم المرتكزات الاجتماعية التي اكتسبت اهتماما كبيرا في الوقت الحالي وذلك لأنّها تبلور العلاقة بين الأمن الشخصي من جهة والأمن الاجتماعي من جهة أخرى.

تسعى السياسات التنموية بشكل أو بآخر إلى إحداث تغييرات إيجابية في حياة الأفراد والمجتمعات من خلال آليات وبرامج مصممة تحاكي طبيعة الأهداف الموضوعة، إلّا أنّ تحقيق الأهداف التنموية يتطلب بيئة اجتماعية سليمة تتمتع بنوع من الاستقرار، إلّا أنّ مؤشرات الوضع الحالي تشير إلى وجود كثير من المخاطر الاجتماعية التي حالت دون تحقيق كثير من الأهداف التنموية مما أدى إلى تعثر في المسار التنموي العراقي، فضلا عن تنامي الفجوات التنموية الناجمة من المسافة بين الإمكانيات والقدرات والموارد المتاحة لدى الاقتصاد من جهة، و من الاحتياجات والتطلعات الحياتية لجميع أفراد المجتمع من جهة أخرى.

لقد شهد العراق تراجعا واضحا في معدلات التنمية والتنمية المستدامة نتيجة جملة من المخاطر الاجتماعية التي رافقت المرحلة الراهنة كان أبرزها تفشي كوفيد١٩ وتدهور الوضع الاقتصادي الذي تسبّب في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وزيادة عدد الفئات الهشة والمستضعفة، فضلا عن زيادة معدلات الجريمة والعنف ولاسيما العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وكذلك المخاطر الاجتماعية الحديثة الناجمة من عمليات التغير الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و التي انعكست على مجمل الحياة، إنّ تنامي المخاطر الاجتماعية أدى إلى تعثر المسار التنموي العراقي ،مما أوجد فرصا جديدة لتعميق الفجوات التنموية التي عانى منها المجتمع العراقي على مرّ الحقب التاريخية، إلّا أنّ الأمر في الوقت الراهن قد اختلف كثيرا لأنّ حجم الفجوات التنموية ونوعها قد اتسع وتغير وأصبح أكثر تعقيدا من ذي قبل ، لنشهد فجوات تنموية واضحة نتيجة الفروق والمسافات التي نشأت بين المحافظات العراقية ومناطق الريف والحضر فضلا عن فجوة النوع الاجتماعي.

ومن هنا يمكن أن نوضح مشكلة هذه الدراسة عن طريق طرح التساؤلات الآتية:-

١- ما أنواع و مصادر وأبعاد المخاطر الاجتماعية التي تعصف بالمجتمع العراقي؟
٢- هل أثّرت المخاطر الاجتماعية على مؤشرات التنمية والتنمية المستدامة في العراق؟
٣- هل أدّت المخاطر الاجتماعية إلى زيادة الفجوات التنموية في العراق؟

بناءً عليه يهدف هذا البحث إلى الآتي :.

١. معرفة ماهية المخاطر الاجتماعية التي تعصف بالمجتمع العراقي.
٢. توضيح أثر المخاطر الاجتماعية على مؤشرات التنمية والتنمية المستدامة في العراق.
٣. توضيح أهم المخاطر الاجتماعية التي أسهمت بتعميق الفجوات التنموية في المجتمع العراقي.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على المخاطر الاجتماعية و الفجوات التنموية في المجتمع العراقي من خلال عرض مؤشرات الواقع الراهن وهو الأمر الذي يعني جميع أفراد المجتمع فهي دراسة ذات طابع شمولي، فضلا عن البحث في السياسات التنموية والاجتماعية فهي دراسة ذات جدوى تنظيمية وتخطيطية ومؤسسية تسعى بشكل أو بآخر إلى قراءة الواقع الحالي من أجل مستقبل أفضل.

يسعى البحث الحالي إلى معرفة واقع المخاطر الاجتماعية في المجتمع العراقي، فضلا عن توضيح الفجوات التنموية في المسار التنموي العراقي وتوضيح العلاقة بين المخاطر الاجتماعية والفجوات التنموية.

٢- الإطار النظري

٢-١ *المفاهيم والمصطلحات العلمية*

٢-١-١ المخاطر الاجتماعية

تعد المخاطر الاجتماعية مرحلة من مراحل تفاقم الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة السلبية، أو هي مشكلة اجتماعية بلغت ذروتها من ناحية التعقيد واتساع نطاقها إذ أصبحت تشكل خطورة تهدد كيان المجتمع، و بهذا تعدّ المخاطر الاجتماعية مؤثرا سلبيا على تحقيق الأهداف العامة و على البشر و المجتمع بصورة عامة و قد تكون انعكاسا لأحداث سلبية غير متوقعة أو ناجمة عن أفعال و ممارسات و سلوكيات تقود إلى الخطرة بصورة مباشرة، ولاسيّما أن إدراك هذه المخاطر يعدّ أمرا نسبيا يختلف من مجتمع إلى آخر حسب السياق الثقافي و الاجتماعي السائد، كما أن التعامل مع المخاطر يتحدد بعوامل عديدة أهمها تدفق المعلومات بشفافية و الإدارة الرشيدة للمخاطر وتوزيع المهمات بين مختلف الفاعلين من حكومات، ومنظمات مجتمع مدني، وقطاع خاص) (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٥).

إنّ مفهوم المخاطر الاجتماعية يرتبط بكل ما يكمن في البناء الاجتماعي من مصادر لإحداث ضرر بالأفراد والجماعات الذين يعيشون في كنف هذا البناء، ولاسيما أنّ مفهوم المخاطر الاجتماعية ينقسم إلى نوعين: المخاطر الاجتماعية التقليدية التي تشير إلى مخاطر كالبطالة و الفقر و الاستبعاد الاجتماعي و تردي خدمات الإسكان مما ينعكس على جودة الحياة، أمّا النوع الثاني فهو ما يسمى بالمخاطر الاجتماعية الجديدة و هي المخاطر الناجمة عن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي حولت المجتمع الصناعي الحديث إلى مجتمع ما بعد الصناعي (لية، ٢٠١٣).

March 31, 2022 [Vol. 33(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

٢-١-٢ السياسات التنموية

تعرف السياسات التنموية بأنّها جزء من السياسات العامة للدولة التي تمس قضايا التنمية و بهذا فهي مجموعة من المبادئ و الأهداف و المعايير و القيم التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم التنمية المختلفة و إدارتها و رقابتها و تقييم نظمها و أنشطتها من أجل تحقيق أفضل النتائج التنموية الممكنة في إطار الأنموذج السياسي و الاجتماعي القائم، و تأتي هذه السياسات في إطار مجموعة من التشريعات و القواعد التي تسنّها الدولة للتحكم في حركة النشاط التنموي في المجتمع (درويش، ١٩٩٦).

ويقصد بالسياسات التنموية مجموعة القرارات التي تتضمن اتجاهات منظمة و مجالات و طرقا يجب استعمالها لتحديد الأهداف التنموية في المجتمع أو أنّها نتاج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط و البرامج التنموية حيث تنبع تلك السياسات من ايدلوجية المجتمع لتعبّر عن أهدافه البعيدة و توضح مجالات البرامج و الخطط التنموية و تحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وادائها (التابعي، ٢٠٠٩).

٢-١-٣ الفجوة التنموية

تنشأ الفجوة التنموية من المسافة الواقعة بين الإمكانات و القدرات و الموارد المتاحة لدى الاقتصاد من جانب، و من الاحتياجات و التطلعات الحياتية لعموم أفراد المجتمع من جانب آخر، و عليه كلما اتسعت الفجوة نتج عن ذلك قصور في أداء الأجهزة المعنية بتسخير و توظيف الإمكانات و الموارد المتاحة من أجل تلبية الاحتياجات و المطلب التنموي في الجانب الآخر، و لاسيما أنّ هناك كثيرا من الصور التي تمثل الفجوة التنموية ومنها على سبيل التمثيل نقص الأدوية في وقت الحاجة و البحث عنها، و تتفاقم خطورة اتساع الفجوة التنموية بصورة أكبر إذا امتد بها الزمن إلى فترة أطول من دون أي معالجات أو إصلاحات جذرية للأسباب الكامنة خلفها (العمري، ٢٠١٦).

٢-١-٤ المجتمعات الهشة

تطلق تسمية المجتمعات الهشة على المجتمعات التي تفتقر إلى الخدمات الصحية والتعليمية وتشهد تدهور في البنى التحتية فضلا عن مواجهتها ظروفا معيشية صعبة لا تمكنها من توفير الأمن الإنساني لسكانها، ويزداد هذا النوع من المجتمعات نتيجة الحروب الدامية والأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فضلا عن الكوارث الطبيعة، كما وتضم العديد من الفئات منها الأرامل والأيتام والمسنين والمشردين والأطفال وذوي الإعاقة والمهجرين واللاجئين (مصطفى، ٢٠٢١).

٢-٢ النظرية المفسرة للبحث

لما كانت الدراسة الحالية تتمحور في المخاطر الاجتماعية و السياسات التنموية لذا لابد من تسليط الضوء على أهم أفكار **(اورليش بيك)** إذ يرى أن مجتمع المخاطرة قد ظهر مع منتصف القرن العشرين و هو مجتمع ساخط على تبعات الحداثة السلبية، يرى بيك أنّ المخاطر العالمية ليست نتاجا للتخلف و إنّما هي نتاج للأخطاء الناتجة عن العقل البشري القاصر بمعنى أنّ هامش الخطأ موجود في الإنسان، وهي نتاج لمجتمعات الحداثة التي قضت على المجتمع الصناعي الكلاسيكي الذي من أبرز مقولاته: السيادة الوطنية، التقدم الآلي، الاستحقاق، الطبيعة و الواقع و المعرفة العلمية، ان مصطلح انعكاسية التحديث الذي ذكره بيك يعني أنّ التقدم و التطور الحاصل في جميع المجالات العلمية و الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية، و الذي كان هدفه الرفاهية الاجتماعية قد انعكس سلبا على المجتمع أصبح ينتج المخاطر التي تهدد مستقبل المجتمعات ويقول إنّ أعظم مستويات الثروة المادية التي رأيناها في تاريخ البشرية هي الآن المحركات الأساسية لإنتاج المخاطر في المجتمع (محمد، ٢٠١٨).

كما أكد **(انتوني غيدنز)** على جانبي المخاطر (السلبي و الإيجابي) الذي أرجعة إلى الأيام الأولى للمجتمع الصناعي الحديث فالمخاطر هي المحرك المنشط لمجتمع بني على التغيير و صمم على أن يقرر مستقبله بدلا من أنّ يتركه للدين أو التقاليد أو أهواء الطبيعة، لأنّ الرأسمالية الحديثة تختلف عن جميع الأنظمة الاقتصادية التي سبقتها فيما يتعلق بموقفها اتجاه المستقبل، لذا يمكن القول أن المخاطر كانت متأصلة دائما في الحداثة التي يمكن أنْ تكون وسيلة لتنظيم المستقبل و تطبيعه و جعلة تحت السيطرة، وفقا لهذا لابد التمييز بين نوعين من المخاطر أحداهما المخاطر الخارجية الآتية من الخارج أو من ثوابت التقاليد و الطبيعة، و المخاطر المصطنعة التي تمتلك تجربة تاريخية ضئيلة في مقارعتها (غيدنز، ٢٠٠٣).

كما وأوضح جيدنز مسألة مهمة و هي أنّ عصرنا الحالي ليس أكثر خطورة ولا يحمل احتمالات مخاطر أكثر من الأجيال السابقة، وإنّما تغير فيه توازن المخاطرة و الأخطار فنحن نعيش في عالم تهددنا فيه الأخطار التي صنعناها بأنفسنا بنفس الدرجة التي تهددنا فيها الأخطار الخارجية أو أكثر، وبعض هذه الأخطار تشكل كوارث حقيقية كما هو الحال مع المخاطر البيئية وانتشار الأسلحة النووية و انهيار الاقتصاد العالمي بينما تؤثر علينا الأنواع الأخرى بشكل مباشر كأفراد مثل تأثيرات المخاطر فيما يتعلق بالطعام و الدواء و حتى الزواج، و لهذا ليس بالإمكان اتخاذ موقف سلبي من المخاطر، صحيح أنّ المخاطر بحاجة إلى أنْ توضع تحت السيطرة و لكن الإقدام الفاعل على المخاطر هو عامل أساسي في أي اقتصاد قوي و مجتمع مبدع (غيدنز، ٢٠٠٣) .

٢-٣ المخاطر الاجتماعية و الفجوات التنموية في العراق

إنّ اتساع دائرة المخاطر الاجتماعية في المجتمع العراقي أثّر بشكل كبير على المسار التنموي المخطط و على كافة الأصعدة الأمر الذي تبلور عنه جملة من التحديات و العقبات التي حالت دون بلوغ الأهداف المنشودة و الساعية نحو البناء والإصلاح.

March 31, 2022 [Vol. 33(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

٢-٣-١ أنواع المخاطر الاجتماعية

تصنف المخاطر الاجتماعية بحسب رأي انتوني غيدينز إلى المخاطر الخارجية و هي المخاطر الآتية من الخارج أو من ثوابت التقاليد و الطبيعة مثل الزلازل و المجاعات و العواصف فهي كلها ناجمة عن العوامل الطبيعية التي لا علاقة لها بالفعل الإنساني، أمّا في وقتنا الحالي فإننا نواجه أنواعا جديدة ومتزايدة من المخاطر المصطنعة أي مصادر الخطر الناجمة عما لدينا من معرفة و تقانة وأثر الجمع بين هذين العنصرين على عالم الطبيعة حولنا ولاسيما أنّ هذا النوع من المخاطر يمتلك تجربة تاريخية ضئيلة مثل المخاطر البيئية مثل تلك المتعلقة بالارتفاع الحراري لكوكب الأرض و المخاطر الصحية (غيدنز، ٢٠٠٣).

إنّ طبيعة التغيرات الاجتماعية فرضت أشكالا جديدة من المخاطر لم تكن مألوفة سابقا، فلقد كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب و النتائج، أمّا مخاطر اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أنْ نعدد مصادره وأسبابه أو نتحكم في عواقبه اللاحقة، ومن الجدير بالذكر أنّ عالم الاجتماع الألماني اورليش بك يعتقد أن هذه الأخطار جميعها قد أسهمت في إقامة ما يسميه "مجتمع المخاطر العالمي"، إنّ التغير التقاني في تقدمه المتسارع يجلب معه أنواعا جديدة من المخاطر التي ينبغي على الإنسان أنْ يواجهها أو يتكيف معها ولا يقتصر مجتمع المخاطرة على الجانبين الصحي و البيئي فقط، وإنّما يتعداهما ليشمل كذلك سلسلة من التغيرات: التقلب في أنماط العمالة و الاستعمال، تزايد الإحساس بانعدام الأمان الوظيفي، انحصار أثر العادات و التقاليد على الهوية الشخصية، تآكل أنماط العائلة التقليدية، و شيوع التحرر و الديمقراطية في العلاقات الشخصية (غيدنز، ٢٠٠٥).

ويمكن تصنيف المخاطر الاجتماعية الظاهرة للعيان إلى نوعين الأول: المخاطر الاجتماعية ذات التأثير و الانعكاس الاقتصادي كالخلل في التركيبة السكانية و الخلل في سوق العمل و البطالة، و التهميش، والإقصاء الاجتماعي، و سيادة النمط الاستهلاكي للمواطنين، أمّا النوع الثاني فهو المخاطر الاجتماعية ذات الآثار و الانعكاسات على البناء الوظيفي للأسرة بجميع مكوناتها (الشباب، الطفولة، المرأة) و التي يمكن حصر أهمها في ثلاثة جوانب و هي خروج المرأة للعمل بأعداد كبيرة و تخلخل في الأدوار الرئيسة للأسرة، و زيادة حالات الطلاق بين شريحة الشباب الأمر الذي فرض تحديات تنموية جديدة، وقصور دور الدولة في تلبية احتياجات المواطنين وتردي الخدمات العامة مما انعكس على جودة الحياة (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٥).

٢-٣-٢ مصادر المخاطر الاجتماعية

هناك كثير من المصادر التي تسبّب المخاطر الاجتماعية ولو نظرنا إلى أسباب التهديدات الاجتماعية فسوف نعتمد مبدأ "كل شيء يؤثر في كل شيء" أي أنّ مصادر الخطر كلها متحركة وغير متحركة مما يهدد الناس أو الطبيعة بكل تنوعها ، ووفقا لذلك يمكن تلخيص مصادر الأخطار الاجتماعية في ما يأتي:

١- المصادر الطبيعية: هي المخاطر الناجمة عن اي تغيرات تحدث في البيئة الطبيعية مثل التغير المناخي وما ينجم عنه من مخاطر مثل ارتفاع درجات الحرارة و حرائق الغابات وذوبان الجليد في القطبين الشمالي و الجنوبي و السيول و الزلازل، وهذا النوع من المخاطر يصعب التنبؤ به او السيطرة عليه (تصنيف المخاطر الاجتماعية، ٢٠٢٠):-

٢- المصادر غير الطبيعية الناجمة من صنع الإنسان

- مخاطر لها طبيعة سياسية مثل الحروب و الثورات و الصراعات المسلحة و الانشقاقات السياسية و العرقية و الطائفية.
- مخاطر صحية تهدد حياة البشر و الحيوانات و النباتات وتتطلب اتخاذ تدابير سريعة و شاملة.
- مخاطر لها طبيعة اقتصادية بعضها يرتبط ببيئة العمل، منها اتباع سياسات اقتصادية مثل الخصخصة و البطالة المفاجئة للعمال و انهيار سوق المال وركود الأسواق والتضخم وارتفاع الأسعار بشكل كبير يفوق قدرات شرائح كبيرة من الطبقتين المتوسطة و الدنيا.
- مخاطر العلم و ثورة التكنولوجيا و التطور غير المسبوق وهو ما ارتبط بالعولمة ومن أبرزها المخاطر الناتجة عن التطور الصناعي والمخاطر البيئية التي تستنزف البيئة (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٥).

٢-٣-٣ أبعاد المخاطر الاجتماعية

ان للمخاطر الاجتماعية كثيرا من الأبعاد التي يصعب حصرها حصرا شاملا لذا سوف نسلط الضوء على أبرز هذه الأبعاد من خلال الاتي:-

١- **الفقر:** أكدت دراسة أجرتها وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي و منظمة اليونيسف و فريق مبادرة اكسفورد للفقر و التنمية البشرية و مستشارا من صندوق الامم المتحدة للسكان أنّ عدد الفقراء في العراق بلغ (١١) مليونا و (٤٠٠) ألف فرد، بعد أنْ كان قبل أزمة جائحة كورونا حوالي (١٠) ملايين فرد، مشيرا إلى أنّ نسبة الفقر بين الأطفال دون سن الـ(١٨) بعد جائحة كورونا بلغت (٣٨%)، و بهذا يكون ارتفاع نسبة الفقر في العراق إلى (٣١,٧%) موازنة بما كانت عليه النسبة عام ٢٠١٨ و البالغة (٢٠%) ولاسيما أنّ انتشار ظاهرة الفقر في أية دولة في العالم من حيث المبدأ يرجع إلى سببين الأول: ندرة الموارد الطبيعية و الثاني: سوء إدارة الموارد الطبيعية المتاحة، إذ تنطبق الحالة الثانية على تفشي ظاهر الفقر في العراق (وزارة التخطيط، ٢٠٢٠).

٢- **البطالة** لقد أثّرت الأزمة الاقتصادية المتمثلة في تدهور أسعار النفط العالمي و كذلك أزمة انتشار كوفيد١٩

March 31, 2022 [Vol. 33(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

على معدلات البطالة في العراق حيث ساهم و بشكل كبير بارتفاع معدلات البطالة في العراق ولاسيما بين العمالة غير الرسمية أو الهشة وهي القطاع الأكبر في العراق و تشكل نسبة (٨٨%) و يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام القسم الأول: وهم العاملون في القطاع الحكومي بصفة عمال بعقود شهرية أو يومية وهذا يشمل كافة القطاعات مثل النفط و الكهرباء و التعليم و الصحة و البلديات و الذين عادة ما تكون أجورهم قليلة، أمّا القسم الثاني فهم العاملون في القطاع الخاص و يشمل ذلك المعامل و المصانع الصغيرة التابعة للقطاع الخاص مثل معامل الطابوق و الاسمنت، أمّا القسم الثالث فيتكون من أصحاب المهن الفردية مثل باعة الشارع أو أصحاب البسطات (الجابري، ٢٠٢٠).

٣- **اختلال التركيبة السكانية**: يقصد بالتركيبة السكانية السمات الديموغرافية الأساسية التي يمكن وصف السكان أو تقسيمهم على أساسها ومنها العمر والنوع، وبشكل عام يمثل تركيب السكان تصنيفا للسكان حسب الخصائص الديموغرافية واجتماعية والاقتصادية سواء على أساس الأعداد المطلقة أو النسبية وتقوم هذه السمات بدور أساسي في عملية التغير السكاني، ومن الجدير بالذكر أنّ العراق يتمتع بإحدى أكثر المجموعات السكانية شبابا في العالم إذ يقدر عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٩ سنة حوالي ٥٠% من مجموع السكان، وينطوي المشهد الديموغرافي من خلال عدد السكان البالغين من ٢٠- ٣٢ مليونا بحلول عام ٢٠٣٠ مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الاقتصادية التي تميزت بالندرة أكثر مما سبق (وزرة التخطيط، أ٢٠١٩).

٤- **زيادة الفئات المهمشة:** قد ينجم عن المخاطر الاجتماعية زيادة في عدد الفئات المهمشة في المجتمع فعلى سبيل التمثيل ألحق كوفيد١٩ بالفئات المهمشة والضعيفة كالنساء والنازحين والشباب والمسنين ضررا كبيرا إذ زادت معدلات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وأعاقت قيود الحركة عودة النازحين (برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠٢٠).

إن تعرض العراق للكثير من الأزمات سواء كانت أزمات داخلية أم خارجية جعلته عرضة للمخاطر الاجتماعية التي قد يصعب السيطرة عليها في ظل الخطط والسياسات والبرامج الحكومية المتاحة، إذ أسهمت هذه الأزمات في زيادة مساحة الفئات الهشة من المعاقين، المسنين، الأرامل، الأيتام كما انتجت ظروف النزوح هشاشة مركبة فئات هشة و نزوح وتهجير رافقت ارتفاع مستويات الإرهاب والعنف وما نجم عنها من ظروف التهجير القسري، وعلى ما يبدو فان انعكاس هذه المخاطر كان سلبيا على ما هو موجود من استراتيجيات و خطط تنموية تسعى بشكل أو بآخر للنهوض بالواقع الاجتماعي وتحصين الأفراد ضد الصدمات والأزمات مما يولّد مسافة أو فجوة تنموية بين ما هو موجود وما هو مستجد وطارئ، لذا لابد من الأخذ بعين الاعتبار عامل المرونة والرؤية الشاملة عند التخطيط لمثل هذه البرامج التنموية تسمح بإجراء تعديلات أساسية أو ثانوية عند حدوث أي أمر طارئ للسيطرة عليه قدر الإمكان.

٢-٤ *المخاطر الاجتماعية والفجوات التنموية في المسار التنموي العراقي*

إنّ التعرض للمخاطر الاجتماعية قد يؤثر بشكل كبير على تراجع معدلات التنمية البشرية فعندما يتم تهديد التنمية البشرية تكون البلدان و الأشخاص عرضة لمخاطر متنوعة سواء أكانت صدمات كلية أم حوادث فردية، و تنشأ الصدمات من مصادر مختلفة مثل الأزمات الاقتصادية و الكوارث التي يسببها الإنسان أو الطبيعة و الأمراض كما أنّ التوسع في التكامل الاجتماعي و الاقتصادي قد يزيد من احتمالية حدوث الأزمات العالمية (ابو رية، ٢٠١٨).

لقد احتل العراق في مؤشرات التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠ المرتبة (١٢٣) من أصل (١٨٩) دولة بحسب دليل التنمية البشرية، بعد أنْ سجّل المرتبة (١٢٠) عام (٢٠١٩) إذ انخفضت قيمة مؤشر التنمية البشرية المستدامة من (٠,٦٨٩) إلى (٠,٦٧٤) عام (٢٠٢٠)، ولعلّ حزمة التحديات النابعة من عدم الاستقرار السياسي و الضغوطات المالية التي لامست نسب إنجاز أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥-٢٠٣٠) في مجالات تمثل مرتكز أوضاع الناس كالحد من الفقر وتقديم خدمات الصحة والتعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أسهمت في تراجع نسب الإنجاز وعدم المضي قدما نحو تحقيقها (وزارة التخطيط، ٢٠٢١).

لقد شهد العراق نتيجة تزايد المخاطر الاجتماعية ولاسيما الأزمات الصحية والاقتصادية والأمنية تراجعا واضحا في مؤشرات التنمية البشرية والمستدامة وقاد هذا إلى تدهور في الأوضاع المعيشية إذ ازدادت الفجوة التنموية وبشكل لافت لتعكس بذلك هشاشة الدولة وضعف مؤسساتها وترهّل أجهزتها، إذ إنّ الافتقار إلى الحكمة السياسية والمضي قدما في القمع والاضطهاد والسياسة اللاديمقراطية واللاإنسانية من الأنظمة السياسية من جهة، وتدهور الاقتصاد المنهك المستمر من جهة أخرى، زاد حجم الجهد المبذول لتقليص هذا الفجوة و تقليص حجم المعاناة الإنسانية ودفع بالوضع الاجتماعي والاقتصادي إلى دائرة الخطر ولاسيما التلكؤ الكبير في تلبية الاحتياجات الأساسية في ميادين الصحة، والتعليم، والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والطاقة الكهربائية، و الصناعة النفطية (الخزرجي، ٢٠١٨).

إنّ اتساع الفجوة التنموية نجم عنه ارتفاع واضح في معدلات البطالة والفقر وجدول الفقر وصل في بعض المحافظات إلى مستويات مرتفعة بين من هم في سن العمل، إذ إنّ هذه الزيادة وحصادها مرهونة بالظرف الاستثماري الداخلي والاقليمي بحيث عجزت إدارة الاستثمار في استقطاب الرأسمال العراقي المحلي و المغترب ولاسيما مع

March 31, 2022 [Vol. 33(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

اتجاه الرأسمالية العراقية نحو تأسيس المصارف و الشركات المالية وتمويل التجارة المرتبطة بها بدل السعي نحو تكوينها العقاري و الصناعي و الزراعي (الهيمص، ٢٠٢١).

تسبب اتساع الفجوات المكانية في التنمية في ارتفاع مستويات الهشاشة والعيش في العشوائيات، وهي بذلك تمثل تحديا مستمرا أمام فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتضيق التباين في مستوى وكفاءة الخدمات الصحية من جهة وضمان التغطية الشاملة من جهة أخرى، ولا سيما في المناطق الريفية، وفي مقدمتها خدمات التوعية الصحية والأمومة ورعاية الطفولة والخدمات الوقائية، ولاسيما أنّ المناطق الريفية لا توفر عوامل جذب للقطاع الخاص كالتي توفرها المناطق الحضرية وهو ما يبقي الخدمات الصحية مقتصرة على الجهد الحكومي إلى حد كبير (مصطفى، ٢٠٢٠).

إن عملية تحليل واقع التهديدات والمخاطر المتعددة والفرص المعقدة وفهمها من خلال عمليات الرصد والتقويم لن تؤدي إلى تطوير واع بالمخاطر المحدقة والتهديدات المتعاظمة، بل إنّ الوعي بها يتطلب أنْ تكون عملية صنع قرار التنمية قائمة على دمج الإحاطة والوعي بالمخاطر مع الآفاق المعرفية والإجراءات العملية لمعالجة المخاطر واستثمار الفرص في خطط التنمية والسياسات والبرامج، مما يتطلب الآتي (وزارة التخطيط، ٢٠٢١):

١- الإقرار بالترابط في مسار تأثير التهديدات العالمية مثل الأوبئة والإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم الالكترونية والأخطار الطبيعية والتغيرات المناخية وكذلك المخاطر الاقتصادية ولاسيّما تلك المرتبطة بمصادر الطاقة وعدم الاستقرار الاقتصادي مع الإلمام بالفرص المتاحة على المستوى المحلي وصولا إلى المستوى العالمي.
٢- إنّ درء المخاطر واستثمار الفرص والتخفيف من التداعيات المعقدة المرتبطة بها يتم بإحاطة معرفية مدروسة لتعزيز الاستدامة مع تطوير بناء تنموي مرن يمنع المخاطر الجديدة ويقلل من حدة الموجود منها على الأقل.

إن التقدم الحقيقي في التنمية البشرية لا يقاس بتوسيع الخيارات أمام الأفراد وزيادة قدراتهم على تحصيل التعليم ووضع صحي جيد والعيش في مستوى مقبول و الشعور بالأمان فحسب، وإنما يمتد للبعد الخاص بتحصين تلك الإنجازات وتوفير الظروف الداعمة من جانب الدولة والمجتمع والمؤسسات الدولية وفي هذا الإطار تظهر أهمية برامج الحماية الاجتماعية بما فيها التأمينات ضد البطالة ومعاشات التقاعد وأنظمة سوق العمل، بما يمنع الأسر التي تواجه الصدمات والمخاطر من الخيارات المعمقة للفقر والمهددة لمسارات التنمية (إهمال الرعاية الصحية، الانسحاب من التعليم، بيع الأصول) لذا تظهر أهمية تحديد أولويات العمل لحماية الفئات الأكثر تعرضا للمخاطر كإطار للتصدي لقضية التخفيف من الفقر والحماية من السقوط (برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠١٤).

إنّ الفقراء والعاملين في القطاع غير النظامي والمستبعدين اجتماعيا أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والصحية وذلك لإمكاناتهم المحدودة، أمّا النساء و ذوو الإعاقة والمهاجرين والأقليات والأطفال والمسنون والشباب فيكونون أكثر عرضة للكوارث الطبيعية وتغير المناخ والمخاطر الصناعية وذلك لمكانتهم الاجتماعية وموقعهم الاجتماعي وطبيعة المراحل الحساسة من دورة الحياة لهذه الفئات، أمّا المجتمع ككل والمناطق كافة فيكون أكثر عرضة للنزاعات والاضطرابات المدنية نتيجة ضعف التماسك الاجتماعي مع وجود المؤسسات غير المسؤولة وضعف مقومات الحكم (برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠١٤).

لقد داهمت المخاطر والصدمات البنى والمؤسسات المجتمعية، وأثارت بشكل أو بآخر العوامل الكامنة في البنية الاجتماعية لحساب الهويات الفرعية فأوجدت عجزا بنيويا وتوالدا متواصلا للمشكلات وافتقارا للإرادة الاجتماعية ولأدوات تمكينها مما يشكل تهديدا بنيويا لمسارات التنمية وفرص استدامتها وانعكست أيضا على ظاهرة الفساد وضعف مستويات الاداء والإنجاز وكثير من مظاهر السلوك الانحرافي في المجتمع أدت بمجملها إلى تفاقم مشكلات التشظي والصراع التي هزّت ركائز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (وزارة التخطيط، ٢٠١٩).

على الرغم من التحولات السريعة والخطيرة التي شهدها المجتمع العراقي حاولت الدولة العراقية من خلال خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية الأخرى أنْ تبني جسرا بين واقع اجتماعي مأزوم وخيار تنموي مشهود بهدف إرساء أسس بيئة تمكينيه لإدماج المجموعة الهشة والضعيفة في المجتمع وقوة العمل وضمان وصولها إلى النظام التعليمي وحصولها على الخدمات الطبية من خلال توسيع قاعدة المشاركة التي تعزز من إسهام المجتمع المدني في دعم نظام الحماية الاجتماعية وتعزيز نظام شبكة الحماية الاجتماعية الحالي للحد من تراجع رأس المال الاجتماعي وضمان تلبية احتياجات المجموعات الهشة وإرساء الأسس للتكافل و التآزر الاجتماعي (مصطفى، ٢٠١٦).

سوف نسلط الضوء قليلا على أهم المخاطر الاجتماعية التي رافقت خطط التنمية الوطنية الثلاثة من وجهة نظر الباحثة وهي كما موضحة في ادناه:-

١- خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠- ٢٠١٤) ركّزت الخطة على البعد المكاني للتنمية وتوزيع ثمارها بشكل عادل على مختلف مناطق العراق بما يناسب مستوى الحرمان والحاجة وحجم السكان في مجال الخدمات العامة والبنى الارتكازية وكذلك اهتمت الخطة بموضوع استدامة التنمية وأكدت على التوازن في القرار التنموي على الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة والمتمثلة بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلّا أن تنفيذ هذه الخطة رافقه كثير من التحديات أبرزها بقايا الصراعات

March 31, 2022 [Vol. 33(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

الطائفية التي خلفتها الأعوام السابقة وما نجم عنها من تحديات اجتماعية واقتصادية و المشهد الأبرز كان يتمثل في حجم التحديات السياسية إذ احتدت الصراعات السياسية بين الأحزاب الحاكمة مما انعكس كثيرا على واقع المجتمع العراقي.

٢- خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣- ٢٠١٧) أُعدّت هذه الخطة استكمالا للخطة السابقة وتشخيصا للإخفاقات من أجل ضبط مسار التنمية، وما واجهه من تحديات التحول نحو اقتصاد السوق التي أوجدت بيئة مضطربة توزعت إفرازاتها لتغطي مفاصل الاقتصاد العراقي والتلكؤ في تنفيذ مراحل التحول ومنهجياته، اعتمدت الخطة على التحسن النسبي في الوضع الأمني وتغيير أسعار النفط العراقي متأثرا بجولات التراخيص النفطية التي من شأنها أنْ تؤثر في فاعلية التنمية واتجاهاتها، وتبني سياسات وبرامج ذات أهداف مستقبلية تستوعب الحاضر، وتهيئة بيئة مناسبة للانطلاق في المستقبل، ليكون العراق بلدا متقدما، رافق تنفيذ هذه الخطة جملة من التحديات و المخاطر الاجتماعية ويمكن عدّها من أخطر وأصعب ما مرّ به العراق بعد عام ٢٠٠٣ متمثلة في التحدي الأبرز وهو احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية (الموصل، صلاح الدين، الأنبار) وما نجم عن هذا الاحتلال من تحديات كالإبادات الجماعية للأقليات (الإزيديات)، واتساع عمليات النزوح و التهجير القسري، ومجازر دامية منها (مجزرة سبايكر) التي راح ضحيتها أكثر من (١٧٠٠) فرد، وعرقلة طرق التجارة بين العراق و الدول المجاورة، وانخفاض أسعار النفط العراقي إذ سجل سعر برميل النفط دون (٢٠$)، إضافة إلى التحولات السياسية التي رافقت هذه الفترة.

٣- خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) تسترشد هذه الخطة بمجموعة من السياسات والاستراتيجيات القطاعية التي تستند بالأساس إلى رأس المال البشري واقتصاد ذي مسؤولية اجتماعية والسعي لحشد أمثل وتخصيص أكفأ للموارد لتحسين جودة الحياة في بيئة آمنة مستقرة مستدامة، إلّا أنّ تنفيذ هذه الخطة رافقه جملة من التحديات التي قد تختلف نوعا ما عن التحديات التي رافقت الخطة السابقة الذكر، إذ إنّ الطابع العالمي لحجم المخاطر الاجتماعية كان السمة الأبرز خلال فترة تنفيذ الخطة فقد تأثر العراق شأنه في ذلك شأن باقي بلدان العالم بالأزمة الصحية العالمية المتمثلة في تفشي كوفيد١٩ وسجّل عدد إصابات ووفيات كبيرة جدا، أمّا الأزمة الاقتصادية العالمية فقد كان للعراق نصيب منها ايضا، إذ نجم عنها انخفاض شديد في أسعار النفط العراقي الذي يعدّ المحرك الأساسي لاقتصاد العراق الريعي ويمثل حوالي (٩٥%) من إيرادات الدولة فضلا عن انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ثمّ اندلعت حركة الاحتجاجات الشعبية التي شهدها العراق نهاية عام ٢٠١٩ (تظاهرات تشرين) التي قادها مجموعة كبيرة من الشباب العراقي والتي كانت نتيجة سوء الإدارة و تردي الخدمات وانتشار الفقر والبطالة، إذ رافق هذه الاحتجاجات كثير من حالات العنف والقتل والاغتيالات من قبل جهات معلومة وغير معلومة. إنّ ضحايا هذه المخاطر تمثلت في المجتمع العراقي ككل، لذا نحن بأمس الحاجة إلى وقفة إصلاحية جادة ومتكاملة لتحويل هذه المخاطر إلى فرصة حقيقية نحو التجدد و الإصلاح من خلال مساعدة المجتمعات والأفراد على مواجهة مثل هذه الصدمات بأقل خسائر ممكنة.

٣-الاطار العملي

٣-١ منهج الدراسة: تعتمد الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

٣-٢ نوع الدراسة: تعدّ دراستنا الموسومة (المخاطر الاجتماعية والفجوات التنموية في العراق) دراسة وصفية تحليلية.

٣-٣مجتمع الدراسة والعينة الإحصائية

استنادا إلى طبيعة موضوع الدراسة و أهدافها فقد اعتمدت الباحثة العينة القصدية من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في علم الاجتماع في مدينة بغداد واختيرت عينة بلغ قوامها (١٠٠) مبحوثا.

٣-٤ وسائل جمع البيانات

أعدّت الباحثة استبانة مقياس يتعلق بالمخاطر الاجتماعية والفجوات التنموية في المجتمع العراقي.

٣-٥ عرض بيانات الدراسة و تحليلها

٣-٥-١ البيانات الأساسية

جدول ١

توزيع العينة حسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة
امرأة	٥٦	%٥٦
رجل	٤٤	%٤٤
المجموع	١٠٠	%١٠٠

تشير نتائج الجدول أعلاه و التي تبين النوع الاجتماعي لعينة الدراسة، إلى أنّ (٥٦)مبحوثا بنسبة (٥٦%) نساء، و أنّ (٤٤) مبحوثا بنسبة (٤٤%) رجال. إذ تم توزيع العينة على (١٠٠) مبحوثا من النساء والرجال للتعرف على المخاطر الاجتماعية والفجوات التنموية في العراق.

جدول ٢

توزيع العينة حسب عمر المبحوثين

الفئة العمرية	العدد	النسبة
٣٠-٣٩	٢٩	%٢٩
٤٠-٤٩	٣٦	%٣٦
٥٠-٥٩	٢١	%٢١
٦٠- فأكثر	١٤	%١٤
المجموع	١٠٠	%١٠٠

March 31, 2022 [Vol. 33(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

تشير النتائج الخاصة بالتوزيع العمري للمبحوثين والموضحة في الجدول أعلاه إلى أنّ (٢٩) مبحوثا بنسبة (٢٩%) تتراوح أعمارهم بين (٣٠-٣٩) سنة، أما (٣٦) مبحوثا بنسبة (٣٦%) فتتراوح أعمارهم بين (٤٠-٤٩) سنة وهي تمثل أعلى نسبة، في حين أنّ (٢١) مبحوثا بنسبة (٢١%) تتراوح أعمارهم بين (٥٠-٥٩) سنة، أمّا (١٤) مبحوثا بنسبة (١٤%) فتتراوح أعمارهم بين (٦٠- فاكثر) وهي تمثل أقل نسبة.

جدول ٣

توزيع العينة حسب التحصيل الدراسي للمبحوثين

التحصيل العلمي	العدد	النسبة
ماجستير	٣٢	%٣٢
دكتوراه	٦٨	%٦٨
المجموع	١٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الدراسة الميدانية في الجدول أعلاه إلى مستوى التحصيل العلمي لأفراد عينة الدراسة، و لقد ظهر ان عدد المبحوثين ضمن فئة حملة شهادة الماجستير كان (٣٢) و بنسبة (٣٢%) وهي تمثل أقل نسبة، أمّا فئة حملة شهادة الدكتوراه فكان عدد المبحوثين فيها (٦٨) مبحوثا بنسبة (٦٨%)، وهي تمثل أعلى فئة.

March 31, 2022 [Vol. 33(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

جدول ٤

المخاطر الاجتماعية والفجوات التنموية في العراق

	الفقرات	أتفق تماما		أتفق		لا أتفق		لا أتفق مطلقا		الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
١	أدت المخاطر الاجتماعية إلى زيادة الفجوات التنموية في العراق	88	88%	12	12%	0	0%	0	0%	2.18	0.92	87.5	1
٢	يوثر التماسك المجتمعي في كيفية استجابة الأفراد للمخاطر الاجتماعية	29	29%	65	65%	6	6%	0	0%	3.40	0.8	78.2	6
٣	يعد التحول الرقمي من ابرز المخاطر الاجتماعية في العراق .	9	9%	23	23%	47	47%	21	21%	2.43	1	66.1	12
٤	أسهم التغير المناخي باتساع دائرة المخاطر الاجتماعية في العراق .	٣	%٣	١٧	%١٧	76	76%	4	4%	3.42	0.79	69.4	11
٥	تسهم المخاطر الاجتماعية في زيادة معدلات الفئات المهمشة في المجتمع .	٥	%٥	٥٢	%٥٢	31	31%	12	12%	4.20	0.9	72.5	9
٦	طبيعة التغيرات الاجتماعية فرضت اشكالا جديدة من المخاطر الاجتماعية .	٧٤	%٧٤	٢٤	%٢٤	2	2%	0	0%	2.5	0.8	85.2	2
٧	مؤسساتنا الاجتماعية قادرة على تحصين الفئات الاكثر تعرضا للمخاطر الاجتماعية	٠	%٠	١٩	%١٩	36	36%	45	45%	2.1	0.8	53	18
٨	الصدمات الاقتصادية المتوالية ولدت عجزا بنيويا لدرء المخاطر الاجتماعية	١١	%١١	٣٨	%٣٨	35	35%	16	16%	3.4	0.11	56	16
٩	تدهور مستوى المعيشة هو المعنى الجوهري للتعرض للمخاطر الاجتماعية	17	17%	27	27%	41	41%	15	15%	3.78	0.86	63	14
١٠	استمرار انعدام المساواة وتفاقمه يولد فرص جديدة لمخاطر اجتماعية أكثر فتكا.	73	73%	27	27%	0	0%	0	0%	3.01	0.71	83.8	3
١١	عمق كوفيد١٩ الفجوة التنموية في العراق	18	18%	51	51%	22	22%	9	9%	3.64	0.88	71.8	10
١٢	أسهمت المخاطر الاجتماعية بتعميق الفجوة التنموية بين المحافظات العراقية .	١٩	%١٩	٣٤	%٣٤	31	31%	16	16%	2.8	0.69	58.4	15
١٣	عمقت المخاطر الاجتماعية فجوة النوع الاجتماعي في العراق	٢٩	%٢٩	٦٧	%٦٧	4	4%	0	0%	4.1	0.54	76.1	7
١٤	زيادة المخاطر الاجتماعية وسعت الفجوة التنموية بين الريف والحضر	٧	%٧	١١	%١١	49	49%	33	33%	2.9	0.97	49.2	21
١٥	أسهمت المخاطر الاجتماعية في تراجع مؤشرات التنمية	١٥	%١٥	٤٩	%٤٩	33	33%	3	3%	2.4	0.66	63.8	13
١٦	تعكس الفجوة التنموية هشاشة الدولة وضعف مؤسساتها	٦٦	%٦٦	٢٥	%٢٥	9	9%	0	0	3.8	0.57	80.1	5

March 31, 2022 [Vol. 33(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

جدول ٤-مستمر

ت	الفقرات	أتَفق تماما		أتَفق		لا أتَفق		لا أتَفق مطلقا		الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة				
١٧	أسهمت السياسات التنموية العراقية في الحد من المخاطر الاجتماعية	6	6%	7	7%	29	29%	58	58%	3.78	0.88	51.8	19
١٨	اتسعت الفجوة التنموية نتيجة ضعف الامكانات المادية والبشرية في العراق.	4	4%	16	16%	37	37%	43	43%	3.04	0.68	50.1	20
١٩	أسهم عدم اعطاء الأولوية لاحتياجات الناس الفعلية من قبل السياسات التنموية في زيادة حدة المخاطر الاجتماعية	68	68%	29	29%	3	3%	0	0%	3.64	0.90	81.5	4
٢٠	أسهم تذبذب الوضع الامني بتعميق الفجوة التنموية في العراق	٢٠	%٢٠	٧١	%٧١	9	9%	0	0%	2.8	0.79	75	8
٢١	أسهمت المخاطر الاجتماعية باختلال تركيبة السكان في المجتمع العراقي	١١	%١١	٣٩	%٣٩	44	44%	6	6%	2.6	0.66	53.3	17

March 31, 2022 [Vol. 33(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

بينت نتائج جدول (٤)، إجابات المبحوثين عن أسئلة الدراسة الخاصة بالمخاطر الاجتماعية والفجوات التنموية في العراق، و يمكن تلخيص هذه النتائج عن طريق عرض خمس فقرات تتمتع بأعلى أهمية نسبية، و خمس فقرات ذات أهمية نسبية منخفضة و بحسب رتبة كل فقرة، وكما مبين في أدناه:

- الفقرات الخمس ذات الأهمية النسبية المرتفعة:

١- احتلت الفقرة (١) ضمن المقياس و التي نصها (أدت المخاطر الاجتماعية إلى زيادة الفجوات التنموية في العراق) الرتبة الأولى، بأهمية نسبية (٨٧,٥) ووسط مرجح (٢,١٨) و انحراف معياري (٠,٩٢).

نستدل من البيانات السابقة الذكر أن المخاطر الاجتماعية بشكليها التقليدي والحديث وسّعت الفجوة التنموية نتيجة التحديات التي فرضتها مما نجم عنه تعثر صريح في المسار التنموي ولاسيما بوجود هذا الكم الهائل من المخاطر التي عصفت بالمجتمع العراقي مما انعكس سلبا على الواقع الاجتماعي وهو يتطلب تبني منهج استباقي مهيأ للتعامل مع الأزمات بالشكل الصحيح بعيدا عن الاستجابات العشوائية وغير المنظمة.

٢- احتلت الفقرة (٦) ضمن المقياس والتي كان نصّها (طبيعة التغيرات الاجتماعية فرضت أشكالا جديدة من المخاطر الاجتماعية) الرتبة الثانية، بأهمية نسبية (٨٥,٢) ووسط مرجح (٢,٥) و انحراف معياري (٠,٨).

إنّ طبيعة التغيرات الاجتماعية المتسارعة والمستمرة فرضت أشكالا جديدة من المخاطر الاجتماعية التي لم تكن مألوفة من قبل والتي يصعب التعامل معها بفضل جملة من العوامل أهمها التصنيع وعمليات التحول الرقمي والتغير المناخي، مما يتطلب إعادة النظر بالمخاطر القديمة والاعتراف الصريح بالمخاطر الجديدة من أجل صياغة آليات فعالة للقضاء على آثار هذه المخاطر أو الحد منها.

وهذا يتفق كثيرا مع ما ذكرة اوليش بيك وانتوني غيدنز الذين بينوا أنّ مجتمع المخاطرة مجتمع ساخط على تبعات الحداثة السلبية، أي أنّ التقدم والتطور كان هدفه الرفاهية الاجتماعية ولكنّ التقدم أصبح مصدرا ينتج المخاطر التي تهدد مستقبل المجتمعات.

٣- احتلت الفقرة (١٠) ضمن المقياس والتي كان نصّها (استمرار انعدام المساواة وتفاقمه يولّد فرصا جديدة لمخاطر اجتماعية أكثر فتكا) الرتبة الثالثة، بأهمية نسبية (٨٣,٨) ووسط مرجح (٣,١) و انحراف معياري (٠,٧١).

تعد مشكلة استمرار انعدام المساواة على مستوى المجتمعات والأفراد من أخطر التحديات التي من الممكن أن تولّد فرصا جديدة لمخاطر اجتماعية أكثر فتكا، ولاسيما أنّ مسألة انعدام المساواة تتناسل عنها تحديات اجتماعية خطيرة تتمثل في ارتفاع مستويات الحرمان والإقصاء والتهميش فضلا عن زيادة في أعداد الفئات التي تعاني من ضعف الاستجابة لإشباع حاجاتهم الأساسية مما يتولّد عنه تهديد واضح وصريح لديمومة حياتهم ونوعيتها.

٤- احتلت الفقرة (١٩) ضمن المقياس والتي كان نصّها (أسهم عدم إعطاء الأولوية لاحتياجات الناس الفعلية من قبل السياسات التنموية في زيادة حدة المخاطر الاجتماعية) الرتبة الرابعة، بأهمية نسبية (٨١,٥) ووسط مرجح (٣,٦٤) و انحراف معياري (٠,٩٠).

إن عدم إعطاء الأولوية لاحتياجات الناس الفعلية من قبل السياسات التنموية ممكن أنْ يسهم في زيادة حدة المخاطر الاجتماعية، ولاسيما أنّ عملية النهوض والإصلاح الاجتماعي لابد أنْ تبدأ من أولويات الناس والحاجات الأكثر إلحاحا وغير الملباة في أوقات السلم والأزمات .

٥- احتلت الفقرة (١٦) ضمن مقياس المخاطر الاجتماعية والفجوات التنموية في العراق و التي كان نصّها (تعكس الفجوة التنموية هشاشة الدولة وضعف مؤسساتها) الرتبة الخامسة، بأهمية نسبية (٨٠,١) ووسط مرجح (٣,٨) و انحراف معياري (٠,٥٦).

إنّ الفجوة التنموية في العراق بيّنت هشاشة الدولة وضعف مؤسساتها في احتواء العديد من التحديات التي تواجه المجتمع العراقي، ولاسيما أنّ مسألة الحماية تعدّ من أبرز مهام الدولة الفاعلة فضلا عن المحافظة على رعاياها من خلال تقليل المخاطر و تذليل العقبات والتحديات التي تواجههم قدر الامكان.

- الفقرات الخمس ذات الرتب المنخفضة

١- احتلت الفقرة (٢١) ضمن المقياس والتي كان نصّها (أسهمت المخاطر الاجتماعية باختلال تركية السكان في المجتمع العراقي) الرتبة السابعة عشر، بأهمية نسبية (٥٣,٣) ووسط مرجح (٢,٦) و انحراف معياري (٠,٦٦).

أسهمت المخاطر الاجتماعية بشكل كبير في اختلال تركيبة السكان في العراق، ولاسيما مع ما نشهده اليوم من عمليات التحول الديموغرافي التي تعدّ من أخطر التهديدات التي تعصف بالمجتمع العراقي فضلا عن تنامي العشوائيات ووجود النازحين والمهجرين إذ تبين المؤشرات أنّ أعداد المهجرين داخل العراق بلغ (٥) ملايين مهجرا و (٣) ملايين مهجرا خارج العراق.

٢- احتلت الفقرة (٧) ضمن المقياس التي كان نصّها (مؤسساتنا الاجتماعية قادرة على تحصين الفئات الأكثر تعرضا للمخاطر الاجتماعية) الرتبة الثامنة عشر، بأهمية نسبية (٥٣) ووسط مرجح (٣,٤) و انحراف معياري (٠,١١).

تعاني بعض مؤسساتنا الاجتماعية من ضعف في القدرة على تحصين الأفراد الأكثر تعرضا للمخاطر الاجتماعية، ولاسيما أن عملية التصدي للمخاطر الاجتماعية تتطلب

مؤسسات اجتماعية حكومية فعّالة وقادرة على حماية رعاياها وفق برامج وسياسات تأخذ على عاتقها تقليل الضرر أو الحد منه .

٣- احتلت الفقرة (١٧) ضمن المقياس والتي كان نصّها (أسهمت السياسات التنموية العراقية في الحد من المخاطر الاجتماعية) الرتبة التاسعة عشر، بأهمية نسبية (٥١,٨) ووسط مرجح (٣,٧٨) و انحراف معياري (٠,٨٨).

على الرغم من سعي السياسات التنموية العراقية للسيطرة على المخاطر الاجتماعية إلّا أنّها لم تتمكن من كثير منها نتيجة جملة من التحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولاسيما أنّ زكريا طبيعة العلاقة بين المخاطر الاجتماعية والتنمية علاقة تبادلية فان اي تحدي او مقوم بجهة ما يؤثر بالجهة الأخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

٤- احتلت الفقرة (١٨) ضمن المقياس والتي كان نصّها (اتسعت الفجوة التنموية نتيجة ضعف الإمكانات المادية والبشرية) الرتبة العشرين، بأهمية نسبية (٥٠,١) ووسط مرجح (٣,٤) و انحراف معياري (٠,٦٨).

إنّ اتساع الفجوة التنموية في العراق لم يكن نتيجة ضعف الإمكانات المادية والبشرية بل على العكس من ذلك يتمتع العراق بالطاقات المادية والبشرية القادرة على إيصال الأفراد إلى بر الأمان، ولكن تكمن المشكلة في الاستعمال الأمثل لهذه الموارد لتكون قوة فاعلة و مؤثرة وقادرة على الحد من المخاطر الاجتماعية، أو القضاء عليها.

٥- احتلت الفقرة (١٤) ضمن مقياس المخاطر الاجتماعية والفجوات التنموية في العراق والتي كان نصّها (زيادة المخاطر الاجتماعية وسعت الفجوة التنموية بين الريف والحضر) الرتبة الواحدة والعشرين، بأهمية نسبية (٤٩,٢) ووسط مرجح (٢,٩) و انحراف معياري (٠,٩٧).

إنّ اتساع الفجوة التنموية بين مناطق الريف والحضر لم يكن نتيجة زيادة المخاطر الاجتماعية، وإنّما نتيجة قلة الاهتمام في المناطق الريفية و التركيز على المناطق الحضرية ولاسيما مناطق المركز ، فنتج عنه فجوة تنموية كبيرة وواضحة بين الاثنين فضلا عن اتساع الفجوة التنموية بين المحافظات العراقية.

٣-٦ *النتائج*

١- إن المخاطر الاجتماعية أدت إلى زيادة الفجوات التنموية في العراق، إذ بلغت أعلى نسبة لإجابات المبحوثين لاختيار (أتّفق تماما) بتكرار إجابة (٨٨) وبنسبة مئوية (٨٨%).

٢- إن التماسك المجتمعي يؤثر في كيفية استجابة الأفراد للمخاطر الاجتماعية، إذ بلغت أعلى نسبة لإجابات المبحوثين لاختيار (أتّفق) بتكرار إجابة (٦٥) وبنسبة مئوية (٦٥%).

٣- لم يكن التحول الرقمي من ابرز المخاطر الاجتماعية في العراق، إذ بلغت أعلى نسبة لإجابات المبحوثين لاختيار (لا أتّفق) بتكرار إجابة (٢٥) وبنسبة مئوية (٤٣%).

٤- إن المخاطر الاجتماعية أسهمت في زيادة معدلات الفئات المهمشة في المجتمع، إذ بلغت أعلى نسبة لإجابات المبحوثين لاختيار (أتّفق) بتكرار إجابة (٥٢) وبنسبة مئوية (٥٢%).

٥- إن مؤسساتنا الاجتماعية غير قادرة على تحصين الفئات الأكثر تعرضا للمخاطر الاجتماعية، إذ بلغت أعلى نسبة لإجابات المبحوثين لاختيار (لا أتّفق مطلقا) بتكرار إجابة (٤٥) وبنسبة مئوية (٤٥%).

٦- إنّ الصدمات الاقتصادية المتوالية ولّدت عجزا بنيويا لدرء المخاطر الاجتماعية، إذ بلغت أعلى نسبة لإجابات المبحوثين لاختيار (أتّفق) بتكرار إجابة (٣٨) وبنسبة مئوية (٣٨%).

٤- الاستنتاجات

١- إن المخاطر الاجتماعية بشكليها التقليدي والحديث وسّعت الفجوة التنموية بين المحافظات العراقية ومناطق الريف والحضر فضلا عن فجوة النوع الاجتماعي نتيجة التحديات التي فرضتها هذه المخاطر مما أدى إلى تعثر صريح في المسار التنموي وانعكس ذلك سلبا على الواقع الاجتماعي الأمر الذي يتطلب تبني منهج استباقي مهيأ للتعامل مع الأزمات بالشكل الصحيح بعيدا عن الاستجابات العشوائية وغير المنظمة.

٢- إن طبيعة التغيرات الاجتماعية المتسارعة والمستمرة فرضت أشكالا جديدة من المخاطر الاجتماعية التي لم تكن مألوفة من قبل والتي يصعب التعامل معها بفضل جملة من العوامل أهمها التصنيع وعمليات التحول الرقمي والتغير المناخي، مما يتطلب إعادة النظر بالمخاطر القديمة والاعتراف الصريح بالمخاطر الجديدة من أجل صياغة آليات فعالة للقضاء على هذه المخاطر أو الحد منها.

٣- إنّ مشكلة استمرار انعدام المساواة على مستوى المجتمعات والأفراد من أخطر التحديات التي من الممكن أنْ تولّد فرصا جديدة لمخاطر اجتماعية أكثر فتكا، ولاسيما أنّ مسألة انعدام المساواة تتناسل عنها تحديات اجتماعية خطيرة تتمثل في ارتفاع مستويات الحرمان والإقصاء والتهميش فضلا عن زيادة أعداد الفئات الهشة التي تعاني من ضعف الاستجابة لإشباع حاجاتهم الأساسية الأمر الذي يتولد عنه تهديد واضح وصريح لديمومة حياتهم ونوعيتها.

٤- إنّ عدم إعطاء الأولوية لاحتياجات الناس الفعلية من قبل السياسات التنموية ممكن أنْ يسهم في زيادة حدة المخاطر الاجتماعية، ولاسيما أنّ عملية النهوض والإصلاح الاجتماعي لابد أنْ تبدأ من أولويات الناس والحاجات الأكثر إلحاحا وغير الملباة في أوقات السلم.

٥- إنّ اتساع الفجوة التنموية وزيادة المخاطر الاجتماعية في العراق بينت هشاشة الدولة وضعف مؤسساتها في احتواء العديد من التحديات التي تواجه المجتمع العراقي، فضلا عن الصدمات الاقتصادية المتوالية التي فرضت عجزا بنيويا في درء المخاطر، ولاسيما أنّ مسألة الحماية تعدّ من أبرز مهام الدولة الفاعلة فضلا عن المحافظة على رعاياها من خلال الحد وتقليل المخاطر و تذليل العقبات والتحديات التي تواجههم قدر الإمكان.

٦- تعاني بعض مؤسساتنا الاجتماعية من ضعف في القدرة على تحصين الأفراد الأكثر تعرضا للمخاطر الاجتماعية، ولاسيما أنّ عملية التصدي للمخاطر الاجتماعية تتطلب مؤسسات اجتماعية حكومية فعالة وقادرة على حماية رعاياها وفق برامج وسياسات تأخذ على عاتقها تقليل الضرر أو الحد منه.

٧- إنّ اتساع الفجوة التنموية في العراق لم يكن نتيجة ضعف الإمكانات المادية والبشرية بل على العكس من ذلك يتمتع العراق بالطاقات المادية والبشرية القادرة على إيصال الأفراد إلى بر الأمان، ولكن المشكلة تكمن في الاستعمال الأمثل لهذه الموارد لتكون قوة فاعلة و مؤثرة وقادرة على القضاء على المخاطر الاجتماعية أو الحد منها .

٥- التوصيات

١- وزارة التخطيط : ضرورة تبني اتجاهات تطبيقية في السياسات التنموية تعمل على تقليص الفجوات التنموية بين الريف والحضر والمحافظات العراقية وفجوة النوع الاجتماعي، فضلا عن السعي لتقليص انعدام المساواة بين الأفراد والمجتمعات المختلفة من خلال الاستعمال الأمثل للموارد المادية والبشرية التي تأخذ على عاتقها أولويات النهوض بالواقع الاجتماعي. فضلا عن السعي نحو تبني برامج تنموية حساسة للمخاطر تأخذ على عاتقها تبني منهج استباقي مهيأ للتعامل مع الأزمات بالشكل الصحيح بعيدا عن الاستجابات العشوائية وغير المنظمة والتي غالبا ما ينتج عنها نتائج عكسية.

٢- وزارة التربية والتعليم: التأكيد على أهمية تسليط الضوء على المخاطر الاجتماعية والفجوات التنموية، من خلال القيام بالدراسات والمؤتمرات والورش العلمية وتقديم النتائج إلى صانعي السياسات ومتخذي القرار.

٣- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: ضرورة تبني سياسات فاعلة تأخذ على عاتقها توسيع مظلة الأمان الاجتماعي لحماية الأفراد المتأثرين بالمخاطر الاجتماعية بشكلها التقليدي والحديث، فضلا عن السعي إلى تحويل هؤلاء الأفراد إلى منتجين ومشاركين فاعلين في المجتمع وليس مستفيدين فقط.

المصادر

ابو رية، م.،ع. (٢٠١٨). تجارب دولية ناجحة في تطبيق الضمان الاجتماعي في ظل اقتصاد مجتمع المخاطر. *مجلة كلية الاداب*، ٦ (٧)، ١٧٥-١٨٨.

التابعي، ك. (٢٠٠٩). *مقدمة في علم الاجتماع الاقصادي*. المجلد ٥. القاهرة: دار النصر للنشر و التوزيع.

الجابري، ج. (٢٠٢٠). *السياسات الاجتماعية في العراق تجاه العمالة الهشة في فترة وباء كوفيد ١٩*. بيروت: الجامعة الامريكية.

الخزرجي،ح. ج. م. (٢٠١٨). *اتساع الفجوة التنموية في الدول العربية في اعقاب ثورات الربيع العربي*. كربلاء: مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء .

العمري، ع. أ. (٢٠١٦). *رؤية ٢٠٣٠ و تقليص الفجوة التنموية*. السعودية: العربية.

المعهد العربي للتخطيط. (٢٠١٥). *المخاطر الاجتماعية*. الكويت: جسر التنمية.

الهيمص، ث. (٢٠٢١). *الفجوة التنموية*. بغداد: متاح عبر الرابط https://alsabaah.iq/44706/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A-%D8%A9

برنامج الامم المتحدة الانمائي. (٢٠١٤). *تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ درء المخاطر وبناء المنعة*. الامم المتحدة.

برنامج الامم المتحدة الانمائي. (٢٠٢٠). *اثر كوفيد١٩ على التماسك المجتمعي في العراق*. الامم المتحدة. متاح عبر الرابط https://ar.unansea.com/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE/%D8%A7%D8%B7%D8%B1

درويش، ب. أ. (١٩٩٦). *قيم الاخبار في الصحافة المصرية في اطار السياسات التنموية*. القاهرة: جامعة القاهرة.

غيدنز، أ. (٢٠٠٣). *عالم جامح*. بيروت: المركز الثقافي العربي.

غيدنز، أ. (٢٠٠٥). *علم الاجتماع*. المجلد ١. (ترجمة فايز الصياغ) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

لية،ع. (٢٠١٣). *اشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي*. البحرين: المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء للشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

محمد، ع. (٢٠١٨). *علم اجتماع المخاطر*. المجلد ٣. الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية.

مصطفى،ع.، ي. (٢٠١٦). *التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش وفرص التمكين*. عمان: دار امجد للطباعة والنشر.

مصطفى،ع.، ي. (٢٠٢٠). *الاثار الاجتماعية لجائحة كورونا*. مراجعة الاجندة التنموية نحو خطة التعافي المستجيبة لاثار جائحة كورونا. بغداد: وزارة التخطيط.

مهدي، هـ. ص. و مصطفى، ع. ي. (٢٠٢١). البيئات الهشة: دراسة اجتماعية ميدانية للمناطق العشوائية في مدينة بغداد/ الكرخ. *مجلة كلية التربية للبنات*، ٣٢ (٣)،٧١-٨٥.

وزارة التخطيط. (٢٠١٩أ). *التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة*. العراق.

وزارة التخطيط. (٢٠١٩ب). *رؤية العراق للاعوام (٢٠٢٠ - ٢٠١٣٠)*. بغداد: وزارة التخطيط.

وزارة التخطيط. (٢٠٢٠). *اثر جائحة كورونا على الفقر و الفئات الهشة في المجتمع العراقي*. العراق: وزارة التخطيط.

وزارة التخطيط. (٢٠٢١). *التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التمية المستدامة*. العراق: وزارة التخطيط.

Al-Khazraji, H. G. M. (2018). *The widening of the development gap in the Arab countries in the wake of the Arab Spring revolutions*. Karbala: Center for Strategic Studies/ University of Karbala.

Al-Omari, A. A. (2016). *Vision of 2030 and reducing the development gap*. Kingdom Saudi Arabia. Al-Arabyia.

Al-Tab'i', K. (2009). *Introduction to Economic Sociology*. Volume 5. Cairo: Al-Nasr House for Publishing and Distribution.

Arab Planning Institute. (2015). *Social risks. Kuwait*: Development Bridge.

Darwish, B. A. (1996). *The values of the news in the Egyptian press in the context of development policies*. Cairo: Cairo University.

Giddens, A. (2003). *A wild world Beirut*. Beirut: Arab Cultural Center.

Giddens, A. (2005). *Sociology*. Volume 1. Beirut: (Translated by Fayez Al-Sayagh). Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Lee, A. (2013). *Problems of social policies in risk management in the Gulf Cooperation Council countries*. Bahrain: The Executive Office of the Council of Ministers for Social Affairs in the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.

Mahdi, H. P. & Mustafa, A.Y. (2021). Social safety nets and sustainable development in fragile environments. *Journal of the College of Education for Women*, *32*(3), 71-85.

Muhammad, A. (2018). *The Sociology of Risk*. Volume 3. Algeria: Faculty of Social Sciences and Humanities.

Mustafa, A. Y. (2016). *Sustainable human development trajectories of marginalization and empowerment opportunities*. Amman: Amjad House for Printing and Publishing.

Translated References

Abu Raya, M., A. (2018). Successful international experiences in applying social security in a risk society economy. *Journal of the College of Arts*, *6*(7), 175-188.

Al-Haimous, Th. (2021). *development gap. Baghdad*. Retrieved from https://alsabaah.iq/44706/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A-%D8%A9

Al-Jabri, J. (2020). *Social policies in Iraq towards vulnerable employment during the Covid-19 epidemic*. Beirut: The American University.

Mustafa, A. Y. (2020). *The social effects of the Corona pandemic*. Reviewing the development agenda towards a recovery plan responsive to the effects of the Corona pandemic. Baghdad: Ministry of Planning.

Social Risk Classification. (2020). Retrieved from https://ar.unansea.com/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1/

The Ministry of Planning. (2019). *Iraq's vision for the years (2020-20130).* Iraq.

The Ministry of Planning. (2019). *The first voluntary report on sustainable development goals.* Iraq.

The Ministry of Planning. (2020). *The impact of the Corona pandemic on poverty and vulnerable groups in Iraqi society*. Iraq.

The Ministry of Planning. (2021). *The second national voluntary report to verify the sustainable development goals*. Iraq.

UNDP United Nations Program. (2014). *Human Development Report 2014: Preventing risks and building resilience*. United Nations Press.

UNDP United Nations Program. (2020). *The impact of COVID-19 on societal cohesion in Iraq*. United Nations Press.